جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

أوراق السياسات

سلسلة أوراق السياسات

حول

التداعيات المحتملة لأزمة كورونا على الاقتصاد المصري

الإصدار رقم (5)

"تداعيات أزمة كورونا على ميزان المدفوعات المصري"

أ.د حسين صالح

مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

معهد التخطيط القومي

مايو 2020

2020

سلسلة أوراق السياسات

تقديم

يتبنى معهد التخطيط القومي كبيت خبرة وطني وكمركز فكر لجميع أجهزة ومؤسسات الدولة بصفة عامة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، إصدار هذه السلسلة كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة الآثار والتداعيات المحتملة لجائحة فيروس كورونا COVID-19 على الاقتصاد المصري، من خلال تحليل الأبعاد المختلفة لتلك الجائحة العالمية ومناقشة وتقدير التداعيات المحتملة لهذه الأزمة الصحية العالمية على مصر، وطرح بدائل للسياسات المختلفة، والمبنية على سيناريوهات محتملة في آجال زمنية معينة، بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

كشفت الأزمة الصحية الدولية عن هشاشة النظام الاقتصادي العالمي، مما يتطلب إعادة النظر في أدوار المنظمات والمؤسسات الدولية، التكتلات الدولية المختلفة، وقضايا تمويل التنمية وأولوياتها ،. لقد بات جلياً أن الأمر أصبح قضية مصير ووجود، ومن ثم لا مفر من الاعتماد على الذات في تلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب، وهو ما يعني إعادة ترتيب الأولويات، ومن ثم تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتجيات والسياسات بما يتناسب مع ما فرضه الواقع الجديد. تهتم السلسة بدراسة التداعيات المحتملة للأزمة على الاقتصاد المصري، من خلال تناول مجموعة من القضايا، ومنها على سبيل المثال، الأثر على على كل من معد النمو، وعجز الموازنة، والاحتياطي من النقد الأجنبي، والمديونية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحويلات المصريين في الخارج، والميزان التجاري، وميزان المدفوعات، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وما إلى ذلك.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد وجميع أعضاء مجلس الإدارة لدعمهم المستمر لكافة أنشطة المعهد العلمية، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة العلمية والهيئة العلمية المعاونة بالمعهد سواء الذين قاموا بإعداد أوراق تلك السلسة أو الذين قاموا بعمليات المراجعة والتدقيق، مع كل الأمل بغد مشرق يحمل كل الخير لمصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية أداة رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، وتزداد أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية، ومنها مصر، لأنها تلعب دوراً توازنياً في الاقتصاد القومي من خلال تصدير فائض الإنتاج عن الطلب المحلي واستيراد السلع التي لا تنتج محلياً، ويترتب على زيادة الصادرات زيادة حصيلة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد متطلبات التنمية والاستفادة من مضاعف التجارة الخارجية بزيادة الطلب على السلع والخدمات داخل الدولة وبالتالي خلق طلب على مستلزمات الإنتاج، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الدخول، وبالتالي زيادة الطلب النهائي، مما يشجع على التوسع في استخدام الطاقات الإنتاجية، مما يؤدي إلى تشجيع التقدم التكنولوجي، وإيجاد فرص جديدة للاستثمار وما يترتب على ذلك من توسع جديد في الإنتاج وتوفير فرص العمل والنمو، وتساعد استراتيجية تنمية الصادرات، والإحلال محل الواردات على تحقيق أهداف التجارة الخارجية.

وحتى تستفيد مصر من الدور الهام الذي تلعبه التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية، يجب أن تتخصص الدولة في إنتاج وتصدير السلع التي لها ميزة نسبية وعليها طلب خارجي، وبذلك تتحقق كفاءة التجارة الخارجية، وفي نفس الوقت تسعى الدولة إلى تنويع الصادرات واكتساب مزايا نسبية وتنافسية جديدة، كذلك يجب أن تأخذ في الحسبان المصالح القومية في ضوء التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الدولية لفيروس كورونا ويتطلب ذلك قسطاً كبيراً من المرونة.

ويعتمد الاقتصاد المصري على التجارة الخارجية حيث يستورد معظم احتياجاته من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية من العالم الخارجي، كذلك تمثل الصادرات البترولية وغير البترولية زراعية وصناعية وخدمات جزءاً هاماً من الناتج القومي.

متابعة ميزان المدفوعات المصري

تتناول هذه الورقة تداعيات أزمة كورونا على ميزان المدفوعات المصري، وبداية سوف يتم مقارنة النصف الأول لعام 2019 / 2020 والنصف الأول لعام 2018/ 2019 قبل حدوث أزمة كورونا العالمية، حيث يعكس ميزان المدفوعات نتائج تفاعل المتغيرات الاقتصادية عالمياً ومحلياً.

- تشير بيانات البنك المركزي أن معاملات الاقتصاد المصري مع العالم الخارجي حققت خلال النصف الاول من عام 2020/2019 فائضاً كلياً في ميزان المدفوعات بلغ 410.9 مليون دولار، مقابل عجزاً كلياً بلغ 1.8 مليار دولار خلال نفس الفترة للعام المالي السابق، وفيما يلي موجز لتوضيح لأهم التطورات خلال هذه الفترة:

أولا: حساب المعاملات الجارية

- يلاحظ انخفاض عجز حساب **المعاملات الجارية** بمقدار 684.4 مليون دولار مقابل 5.3 مليار دولار كنتيجة لتراجع عجز الميزان التجاري غير البترولي، وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل، وقد حد من هذا التحسن تحول الميزان التجاري البترولي من فائض إلى عجز وتراجع فائض الميزات الخدمي، وارتفاع عجز ميزان دخل الاستثمار وذلك على النحو التالي
- انخفض عجز **الميزان التجاري غير البترولي** إلى 18 مليار دولار مقابل 19.4 مليار دولار وذلك يرجع إلى ما يلي:

1- ارتفاع **الصادرات السلعية غير البترولية** إلى 9.2 مليار دولار مقابل 8.3 مليار دولار وتمثلت أهم السلع التي ارتفعت صادراتها في الذهب وأجهزة الارسال والاستقبال للإذاعة والتليفزيون، والأدوية والأمصال واللقاحات وأصناف الصيدلة والمركبات غير العضوية أو العضوية.

2- انخفضت **المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية** إلى 27.2 مليار دولار مقابل 27.7 مليار دولار وتمثلت أهم السلع التي انخفضت واردتها في حديد صب زهر والقمح وقطع غيار وأجزاء السيارات والجرارات والأدوية

- إرتفاع **التحويلات الجارية بدون مقابل** إلى 13.6 مليار دولار مقابل 12 مليار دولار لارتفاع تحويلات المصريين العاملين بالخارج.
- بلغ عجز **الميزان التجاري البترولي** 733.3 مليون دولار مقابل فائض 150.8 مليون دولار ويرجع ذلك إلى انخفاض حصيلة الصادرات البترولية وتراجع مدفوعات الواردات البترولية نتيجة وقف استيراد الغاز الطبيعي.

- إنخفاض **فائض الميزان الخدمي** إلى 6.3 مليار دولار مقابل 7.3 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى تراجع ميزان السفر، وارتفاع متحصلات رسوم المرور بقناة السويس، وتراجع فائض ميزان النقل باستثناء قناة السويس، وعجز ميزان الخدمات الحكومية والخدمات الأخرى.
- إرتفاع عجز **ميزان دخل الاستثمار** إلى 5.8 مليار دولار مقابل 5.2 مليار دولار كنتيجة لارتفاع مدفوعات دخل الاستثمار.

ثانيا: حساب المعاملات الرأسمالية والمالية

- حققت **المعاملات الرأسمالية والمالية** صافي تدفق للداخل بلغ 5.2 مليار للعام 2020/2019 دولار مقابل 3.1 مليار دولار للعام 2019/2018 ويرجع ذلك إلى التطورات التالية:

1- إن **محفظة الأوراق المالية** في مصر سجلت تدفق للداخل بلغ 273.6 مليار دولار، مقابل صافي تدفق للخارج بلغ 5.9 مليار دولار وذلك على الرغم من تقلبات الأسواق المالية العالمية وخاصة الأسواق الناشئة

2- إرتفع إجمالي **التدفقات الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر** في مصر إلى 9.2 مليار دولار مقابل 8 مليار دولار، في حين ارتفع إجمالي التدفق للخارج إلى 4.2 مليار دولار مقابل 3.8 مليار دولار

3- إرتفع صافي **المستخدم من القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الاجل** إلى 1.2 مليار دولار ليسجل صافي استخدام بلغ 2.1 مليار دولار مقابل 872.3 مليون دولار

- تستورد مصر في السنوات الخمس الأخيرة نحو 40% من احتياجاتها من المواد الغذائية، هذا فضلاً عن الواردات الوسيطة والاستثمارية، مما أدى إلى زيادة العجز في الميزان التجاري.
- تُشكل صادرات مصر من الوقود والمنتجات النفطية نسبة 40% من إجمالي الصادرات، وتأتي البضائع تامة الصنع ولا سيما الملابس الجاهزة والمنسوجات القطنية، والأسمدة إلى جانب المواد الكيميائية العضوية في المرتبة الأولى، وتأتي صادرات البضائع غير العضوية في المرتبة الثانية.
- تواجه الصادرات المصرية ثلاثة تحديات أساسية، أولها معوقات إدارية وفنية بالإضافة إلى اعتماد الصادرات السلعية على استيراد جزء كبير من مستلزمات الإنتاج من الخارج، وثانيها ضعف ارتباط مصر لوجستياً بالأسواق الخارجية، وثالثها عدم ازدهار الصناعة المصرية بشكل كاف.

- وفقاً للتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، فإن أهم الشركاء التجاريين على مستوى التكتلات الاقتصادية، يأتي الاتحاد الأوروبي في الوجهة الأولى للصادرات المصرية بنسبة 35% في السنوات الخمس الأخيرة، حيث يعتبر هو الشريك التجاري الرئيسي لمصر، يليه الدول العربية بنسبة 21.% ثم دول آسيا بنسبة 12%، والولايات المتحدة بنسبة 10%.
- بمقارنة بيانات متابعة ميزان المدفوعات وأهداف الصادرات والواردات في خطة التنمية في السنوات الأخيرة يلاحظ أن المحقق من الصادرات بلغ حوالي 60% من المستهدف، بينما تجاوزت الواردات بنسبة 116% من المستهدف لها في الخطة. كذلك يلاحظ انخفاض كفاءة التجارة الخارجية حيث يزيد الميل المتوسط للواردات عن الميل المتوسط للصادرات، وأيضا انخفاض معدل تغطية الصادرات للواردات.

يتضح مما سبق أنه من الصعوبة بما كان تقدير أهداف الصادرات و الواردات في ميزان المدفوعات قبل أزمة كورونا، ويزداد عدم اليقين في التقديرات بعد أزمة كورونا نظرا للتغيرات في التجارة العالمية، السيناريوهات المختلفة لمراحل انتشار الوباء و التعافي منه وآثارها على الاقتصاد المصري يعتبر الإصلاح الاقتصادي في مصر نهج مستمر يتم تنفيذه على مراحل متتالية، وأن المرحلة الأولي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري للسنوات 2016-2019 قد حققت تحسن في المؤشرات الكلية حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، و انخفض العجز في الموازنة العامة للدولة، و زاد الاحتياطي من النقد الأجنبي، وانخفض العجز في ميزان المدفوعات، كما انخفضت معدلات البطالة، وانخفض معدل التضخم. ومع ذلك فإن معدل نمو الواردات مازال أكبر من معدل نمو الصادرات، وزاد العجز في الميزان التجاري وميزان العمليات الجارية، كما زادت الاختلالات الهيكلية في الصادرات والواردات السلعية والخدمية، ومن ثم زادت الاختلالات في ميزان المدفوعات.

ويرجع ذلك إلى أن المرحلة الأولى للإصلاح الاقتصادي ركزت على السياسات المالية و النقدية، كما ساعدت سياسات و برامج الحماية الاجتماعية على تخفيف آثار هذه الإصلاحات، إلا أن ضعف مرونة جهاز الإنتاج السلعي و الخدمي، و اختلال هيكل الاستثمار المحلي و الأجنبي، و هيكل الاستهلاك النهائي و الوسيط، تحتاج إلى التركيز في المرحلة المقبلة من الإصلاح الاقتصادي على الإصلاح الهيكلي

وتحديد أولويات الاستثمار لتنمية صادرات السلع و الخدمات التي تتوافر لها مزايا تنافسية، و الإحلال محل الواردات، و تفعيل التعاون الأفريقي و العربي و الدولي، و هذه السياسات تؤدي إلى إصلاح هيكل التجارة الخارجية و إصلاح هيكل ميزان المدفوعات، **لذلك نؤكد على السياسات التالية:**

- تنمية الصادرات والانتقال من سياسة تصدير الفائض من الاستهلاك المحلى إلى الإنتاج من أجل التصدير، والإحلال محل الواردات في السلع والخدمات التي لمصر فيها مزايا نسبية.
- مواجهة معوقات الصادرات والواردات وتعديل قانون الجمارك لترشيد تكاليفها وتبسيط الإجراءات وتفعيل النافذة الواحدة.
- العمل على تطوير سياسات دعم الصادرات، وتسوية مطالبات المصدرين، وتفعيل دور التمثيل التجارى.
- ضرورة أن تتكامل السياستين المالية والنقدية فى التعامل مع مشكلة سعر الصرف فى الاقتصاد المصري، لأن سياسة تخفيض سعر الجنيه المصرى وحدها لا تكفي لعلاج الاختلالات في ميزان المدفوعات في المدى القصير، طالما أن النسبة الكبرى من الواردات المصرية من الضروريات التي تنخفض مرونة الطلب المحلية عليها، والنسبة الكبرى من الصادرات ترتفع مرونة الطلب الأجنبية عليها.
- التنسيق والتكامل بين أهداف وسياسات التوازن الخارجى للصادرات والواردات في ميزان المدفوعات، والتوازن الداخلي للإيرادات والمصروفات في الموازنة العامة للدولة، والتوازن الكلي لميزان الموارد والاستخدامات.
- أن "منظمة التجارة العالمية" تمثل، في عموميتها، الإطار الأنسب، والبديل الأفضل لحماية المصالح الوطنية للأطراف المتعاقدة الممثلة للمجتمع الدولي. ومن الواجب إصلاح هذا الإطار باعتباره الطريق الأفضل لتطوير التجارة الدولية، وأن المادتين رقمي 18 و 28 من (جات 1947) تمنح للمشّرع الوطنى سندًا قويا لحماية الإنتاج المحلى ضد كل ما من شأنه أن يضر بالمنتجين الصناعيين والزراعيين ومنتجى الخدمات على اختلافها، وخاصة الخدمات المالية، وخدمات النقل البحرى والاتصالات وغيرها، وتؤكد المادة (18) أن الأطراف المتعاقدة يمكنها تطبيق برامج وسياسات التنمية

الاقتصادية الهادفة إلى رفع المستوى العام للمعيشة لشعوبها وتتخذ إجراءات حمائية، ذات التأثير على الواردات.

آثار أزمة كورونا على الاقتصاد العالمي

يشهد العالم اليوم جائحة صحية كارثية غير مسبوقة من حيث اتساع نطاق انتشارها، وجسامة تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فسياسياً طالت الجائحة دول العالم بأسره، ولم تفرق بين حدود سياسية أو قارات أو ثقافات، وامتدت آثارها لتشمل إرغام الدول على الانعزال وإغلاق الحدود. واقتصادياً، قوضت الأزمة مكتسبات اقتصادية وتنموية محققة عالمياً. واجتماعياً، آثارت الجائحة عدة مسائل كانت محلاً لأنماط مختلفة من التطبيق من جانب الدول، وذلك على غرار الحظر الطوعي أو الإجباري للمواطنين، فضلاً عن تحقيق التوازن بين الحفاظ على الصحة العامة ومنع المواطنين من الاختلاط من جانب، وبين عدم التعرض لخسائر اقتصادية كبيرة، ولا بديل عن التضامن العالمي في التصدي لتلك الأزمة.

أظهرت بيانات تقرير مكتب الإحصاءات التابع للاتحاد الأوروبي "يوروستات"، أن اقتصاد منطقة اليورو شهد أكبر انكماش في الربع الأول من العام الجاري، مقارنة مع الربع السابق له، وذلك نتيجة لإجراءات العزل العام التي تم تطبيقها في شهر مارس الماضي لمواجهة جائحة فيروس كورونا، وإن الناتج المحلي الإجمالي في دول منطقة اليورو التي تضم 19 دولة انكمش وتراجع بمعدل 3.2% على أساس سنوي. كما أظهر التقرير إن صادرات منطقة اليورو انخفضت 6.2% في مارس نتيجة الجائحة، لكن الواردات تراجعت بنسبة أكبر، بلغت 10.1% على أساس سنوي، مما قدم دفعة لفائض التجارة الخارجية لمنطقة اليورو إلى 28.2 مليار يورو مقابل 22.7 مليار يورو قبل عام، ولكن التجارة بين دول منطقة اليورو تراجعت بنسبة 12.1% في مارس مقارنة مع نفس الشهر قبل عام نتيجة إجراءات العزل العام الهادفة لمواجهة مرض كوفيد-19.

إن أغلب المؤسسات العالمية أجمعت على أن الأزمة الحالية هي أشد من الأزمات الاقتصادية السابقة تأثيراً على موازين المدفوعات في دول العالم، نظرًا للعديد من الأسباب منها، أنها أثرت فى جانبي العرض والطلب معًا مع تأثر سلاسل القيمة العالمية، وتوقف نشاط التصنيع في العديد من الدول، وتراجع مستوي الأجور، وتزايد حالات الخوف، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة وتراجع ثقة المستهلكين، هذا

بالإضافة إلى أن الأزمة أثرت في جميع القطاعات في آن واحد، وأن الاقتصاد العالمي يواجه خسائر في النمو لا تقل عن 8.8 تريليون دولار خلال العام الجاري، وأن العديد من المؤسسات الدولية خفضت توقعاتها بشأن معدلات النمو الاقتصادي العالمي بعد انتشار الفيروس بقيم تتراوح بين (٪2-٪3).

وحول توقعات المؤسسات الدولية لأداء نمو الاقتصاد المصري؛ أوضح البنك الدولي أن مصر تعد الأفضل أداءً بمؤشر القدرات الإحصائية بين دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي الدولة الوحيدة التي من المتوقع أن تحقق معدلات نمو موجبة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين اقتصادات المنطقة، كما أشار صندوق النقد الدولى إلى أن مصر هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تحافظ على النمو الاقتصادي.

إدارة أزمة كورونا

يقترح تشكيل فريق عمل لإدارة أزمة كورونا في مراحلها المختلفة، وإعداد خطة للتعايش مع الأزمة، والتنسيق بين الوزارات والجهات المعنية، والاستفادة من مبدأ مرونة التخطيط، ومنهج التخطيط التأشيري بالسياسات لتحديد الأولويات ووضع البرامج والسياسات المناسبة لمرحلة انتشار الوباء، ولمرحلة التعافي من الفيروس، ثم في مرحلة الانطلاق بعد الأزمة.

يتأثر ميزان المدفوعات المصري بالمتغيرات الاقتصادية العالمية، و يوجد سيناريوهان للتعافى من أزمة فيروس كورونا في مصر، هما احتواء الفيروس بنهاية يونيو 2020 أو بنهاية ديسمبر 2020، وكل منهما له صدمة معينة ستوثر بدرجات متفاوتة في القطاعات المختلفة؛ وأنه في حالة التعافي فإن كل القطاعات لا تتعافى بصورة مماثلة، فبعضها سيتعافى سريعًا والبعض الأخر سيتطلب وقتًا أطول للتعافي، إلا أن هناك بعض القطاعات لديها قدر كبير من المرونة والقدرة على تحمل الأزمة والتعافى السريع، ومنها ما يتوفر به فرص سيتم تعظيم الاستفادة منها مثل قطاعات: «الزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وصناعة الأدوية والمنتجات الكيماوية، والتشييد والبناء»، وهي قطاعات يمكن أن يرتكز عليها النمو الاقتصادي، ومن المتوقع تحقيق معدل نمو 3.5٪ خلال العام المالي 20/2021 في حال انتهاء أزمة فيروس كورونا بنهاية العام المالي الحالي 19/2020، والتي من المتوقع أن تمتد آثارها إلى الربع الأول من العام المالي 20/2021 أو النصف الأول بأكمله، ولكن في حال استمرار الأزمة حتى ديسمبر 2020

ينخفض معدل النمو المستهدف إلى 2٪ (هالة السعيد)، ومن ناحية أخرى يتأثر ميزان المدفوعات المصري بسيناريوهات الخروج من أزمة فيروس كورنا المستجد لذلك نركز على **سياسات مواجهة تداعيات أزمة كورونا كما يلي:**

يلاحظ أن مصر تعاني من اختلال هيكلي في ميزان المدفوعات، حيث يعكس في الأساس اختلالا في هيكل الإنتاج، وهذا يعني أن تصحيح اختلال التوازن الخارجي يرتبط بتصحيح الاختلال القائم في هيكل الإنتاج. وبتعبير آخر إن هدف تصحيح اختلال ميزان المدفوعات في المدى المتوسط والطويل كهدف رئيسي لتخطيط التجارة الخارجية، إنما هو مشتق من هدف تصحيح اختلال هيكل الإنتاج، وإن تصحيح اختلال هيكل الإنتاج من خلال خلق القاعدة الإنتاجية العريضة للاقتصاد المصري في **المدى القصير** سيترتب عليه زيادة العجز في الميزان التجاري الناجم أساساً عن زيادة الواردات الوسيطة والاستثمارية.

إلا أن هذا التعارض يمكن أن يزول في **الأجل الطويل** باستكمال بناء القاعدة الإنتاجية العريضة للاقتصاد المصري مع إعطاء الأولوية بعد أزمة فيروس كورونا لقطاعات الصحة و الزراعة و التعليم و التدريب والبحث العلمي والصناعة وتكنولوجيا والمعلومات و البناء و التشييد، باعتبارها القطاعات التي تحقق المستهدفات الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، الداعمة لتحقيق الأمن الصحي والأمن الغذائي و الأمن الوطني و الاكتفاء الذاتي من الاحتياجات المحلية (د. علاء زهران)، كما تحقق ترشيد الواردات في وقت تأثرت التجارة الخارجية بإغلاق الحدود الدولية و صعوبة التبادل التجاري بين دول العالم، لذلك يحتاج إلى إعادة ترتيب الأولويات بما يتناسب مع ما فرضه الواقع الجديد بعد أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي و بالتالي على ميزان المدفوعات المصري، و ذلك من خلال التركيز على إعادة توزيع الاستثمارات على القطاعات ذات الأولوية.

ويقترح اتباع السياسات المالية والنقدية والتنظيمية التي تسهم في تنمية الصادرات وترشيد الواردات. فمن حيث تشجيع الصادرات يقترح أن تلجأ الدولة إلى تلك السياسات والإجراءات التي تدفع قطاع الصادرات وتزيد من قدرته على التصدير، ومن هذه السياسات على سبيل المثال سياسات سعر الصرف، وضرورة وضع سياسة رشيدة لدعم الصادرات، تأخذ بعين الاعتبار المعايير العلمية الدقيقة للإعانات واتباع سياسات ملائمة لتمويل الصادرات عن طريق تقرير التسهيلات الائتمانية التي تقدم للمصدرين، فضلا عن تطبيق

سياسة جمركية واعية وتدعيم جهاز الرقابة على جودة الصادرات، ودراسة الأسواق الخارجية واتجاهات الطلب على منتجاتنا، الخ. أما من حيث الواردات فيجب إتباع سياسة جمركية ملائمة تهدف إلى ترشيد الواردات والضغط على البنود الكمالية وشبه الكمالية منها.

والسياسات المقترحة لمواجهة تأثير أزمة كورونا على ميزان المدفوعات يجب أن تكون نابعة من تبني سياسات تهدف إلى قيام هيكل إنتاجي متوازن داخليا، يقوم على قاعدة عريضة من القطاعات والأنشطة المختلفة التي تترابط أفقياً ورأسياً من خلال علاقات التكامل والتشابك القطاعي. ومن خلال آثار الدفع الخلفية والأمامية الموجودة بين القطاعات المختلفة يمكن أن تتحقق النتائج التالية التي **تعد بمثابة الشروط الأساسية لتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:**

1. تغيير العلاقة بين معدلات نمو الواردات والإنتاج والصادرات، بحيث تسبق معدلات نمو الصادرات معدلات نمو كل من الإنتاج والواردات.
2. تغيير التركيب السلعي للصادرات والواردات بحيث يساعد ذلك على رفع كفاءة التجارة الخارجية للاقتصاد القومي.
3. تغيير التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية من صادرات وواردات في ضوء تقييم الاتفاقيات

وتركز السياسات المقترحة على محورين أساسين:

المحور الأول: سياسات تحديد أولويات للاستثمار من زاوية مواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا، فضلاً عن التصحيح المرحلي لاختلال ميزان المدفوعات، والمحور الثاني: تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي.

المحور الأول: تحديد أولويات الاستثمار

إن الاختلالات التي يعاني منها ميزان المدفوعات المصري، إنما هو اختلال هيكلي يعكس اختلالا هيكليا في الإنتاج. ومن ثم فإنه بعلاج هذا الاختلال يمكن تصحيح الاختلالات الهيكلية الموجودة داخل وبين القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد المصري. ولن يتم ذلك إلا في الأجل الطويل ومن خلال تصور واضح للسياسات والبرامج التي تهدف إلى إحداث تطورات وتحولات جوهرية في التركيب القطاعي

لهيكل الإنتاج في ضوء المستجدات الحالية لأزمة فيروس كورونا. ولا شك أن العنصر الحاكم في إحداث هذه التغيرات هو ترتيب أولويات الاستثمار، والتي تتحدد أطرها في ضوء أهداف استراتيجية التنمية المستدامة 2030، وكذلك وفقا لأولوياتها مع المستجدات المرحلية التي فرضتها مواجهة تداعيات جائحة فيرس كورونا. واستهداف علاج الاختلال الهيكلي لميزان المدفوعات، يجب أن يستند على تخطيط سليم للاستثمار يضع الأساس السليم للتغيرات الجوهرية المطلوب إحداثها في هيكل القطاعات الإنتاجية، وفي هيكل التجارة الخارجية سلعيا وجغرافياً.

ويترتب على أولويات الاستثمار المختارة تغيرات في التركيب السلعي للواردات من استثمارية ووسيطة، حيث تستخدم الواردات كأحد الأدوات الهامة لتحقيق تلك التغيرات المستهدفة في هيكل الإنتاج. ويلاحظ هنا أنه بينما يكون التغير في هيكل الواردات سابقا في التغير في هيكل الإنتاج فإن ذلك التغير في هيكل الإنتاج يكون سابقا على التغير في هيكل الصادرات.

وعادة تكون سياسات إصلاح ميزان المدفوعات سياسات متكاملة تبدأ بكونها سياسات إحلال الواردات ثم تتطور مرحليا لتصبح سياسات تنمية الصادرات. فالمقصود هنا أن نبدأ بالصناعات الإنتاجية التي تحتل وضعها كصناعات إحلال وارد في بادئ الأمر وكصناعات تصدير في الأجل الطويل.. كما يجب أن تستجيب السياسات الُمتخذة لما يستجد من متطلبات أو ضرورات يفرضها واقع المرحلة وهو ضرورة مواجهة تداعيات جائحة كورونا المستجد، و التي تستدعي أن تكون الأولوية للصناعات التي تلبي احتياجات الطلب المحلي و العالمي التي تحقق الأمن الصحي، والأمن الغذائي، والصناعات الكيماوية و النسيجية ومواد البناء.(علاء زهران).

معنى ذلك أن الصناعات الإنتاجية يمكن أن تقام أولاً كصناعات إحلال واردات توجه أساساً للوفاء باحتياجات السوق المحلي. وبعد فترة زمنية وبعد اكتساب الخبرة وزيادة القدرة على استيعاب الطرق التكنولوجية المتقدمة وتكون السوق المحلي قد اتسعت بحيث يمكن قيام وحدات إنتاجية كبيرة تتمتع بمزايا ووفورات الإنتاج الكبير. كل ذلك يؤدي في النهاية إلى تحقيق مستويات إنتاجية عالية تنعكس على الارتقاء بنوعية وجودة السلع الإنتاجية وعلى خفض تكلفتها، الأمر الذي يمكن مصر من فتح

وتوسيع أسواق التصدير، وعلى أساس تطوير أنماط وأشكال جديدة في مجال التعاون الاقتصادي الدولي تتوافق مع نتائج آثار أزمة كورنا المستجد.

المحور الثاني: تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي

تضع أزمة فيروس كورونا المستجد آليات النظام الدولي أمام اختبار حقيقي، وهو وضع يتعين معه ضرورة ترسيخ مبدأ التعاون والتضامن الدولي والإقليمي، لذلك من الضروري تفعيل مفهوم التعاون الإقليمي بين مصر والدول العربية والدول الإفريقية و دول عدم الانحياز، وكذلك التعاون مع التكتلات الاقتصادية العالمية.

وفي إطار التعاون مع المؤسسات الدولية تتلقى مصر حزماً تمويلية لمواجهة احتياجات التمويل العاجلة لميزان المدفوعات، والتي نتجت عن جائحة كورونا، ولتمويل احتياجاتها الخارجية، و ذلك بتأمين رصيدها من النقد الأجنبي من خلال أسواق السندات الدولية و المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي و بنك التنمية الأفريقي وغيرها من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، بما يدعم سد الفجوة المتبقية في تمويل ميزان المدفوعات و الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي الذي حققته مصر منذ بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي في 2016.

إن حصول مصر على حزم تمويلية من المؤسسات المالية العالمية سيساعد على الحد من انخفاض الاحتياطيات الدولية لمصر وسيوفر التمويل للموازنة العامة للدولة للإنفاق المركز والمؤقت بهدف احتواء وتخفيف الأثر الاقتصادي و المالي لأزمة كورونا، كما أن حصول مصر على هذه الحزم يدعم استقرار سعر الصرف ومنع دفع الجنيه إلى دوامة التراجع التي طالت عدداً من العملات على إثر توقف السياحة وخروج رؤوس أموال جزء كبير من المستثمرين الأجانب بعد اجتياح فيروس كورونا.

تسلمت مصر 2.77 مليار دولار ضمن التمويل السريع من صندوق النقد الدولي (RFS) لإحتواء الأثر الاقتصادي و المالي لأزمة كورونا، كما بدأت الحكومة مفاوضات مع الصندوق لاقتراض نحو 5 مليار دولار إضافية بموجب اتفاقية الاستعداد الائتماني لتصل بذلك إجمالي الإتاحات و القروض التي ستحصل عليها مصر خلال مصر خلال الفترة القادمة إلى حوالي 8 مليارات دولار، و إن هذه القروض

سوف يتم استخدامها في معالجة احتياجات ميزان المدفوعات العاجلة ودعم القطاعات الاشد تضرراً وفئات المجتمع الاكثر هشاشة وسد العجز الناتج عن انخفاض الايرادات والفجوة التمويلية بين المصروفات والايرادات.

إن الدين الخارجي لمصر له طبيعة خاصة حيث أن معظم هذه الديون يعتبر طويل الأجل وبالتالي فإنه لا يمثل عبئاً حالياً كما أن الفائدة عليه ليست مرتفعة باستثناء السندات الدولارية، وهذه الديون لمؤسسات ودول وجهات دولية وليست لأفراد، وإن المعيار الأهم هو آليات استخدام هذه القروض وتوجيهها لمشروعات مولدة للعملة الصعبة، طالما أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي يفوق سعر الفائدة على هذه القروض.

وقد تبنت وكالة موديز تصنيف مصر الائتماني عند درجة B2 مع منحها نظرة مستقبلية مستقرة، مما يعطى مؤشراً ايجابياً للمؤسسات المالية العالمية للثقة في صمود الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات الخطيرة مثل أزمة كورونا، ويشجعها على دعم الاقتصاد المصري بالقروض والمساعدات المالية.

وتقترح الورقة بعض الحلول لتنشيط مصادر للنقد الأجنبي الأساسية لمواجهة التداعيات الاقتصادية لأزمة كورونا، وليس البحث فقط عن مزيد من القروض، مع ضرورة الاهتمام بالاستثمار الأجنبي وتهيئة المناخ الاستثماري لتقبل رؤوس الأموال الأجنبية عبر القوانين والتشريعات بعد انتهاء أزمة كورونا، والتي تتلخص فيما يلي:

- المطالبة بتأجيل أو إسقاط 50 % من فوائد وأقساط القروض المستحقة على مصر، والتي تبلغ تريليوناً ومائة مليون جنيه، أي أن قيمة المبلغ المطلوب إسقاطه هو 36 مليار جنيه.
- الاستفادة من الأدوات المتاحة لدى مؤسسات التمويل الدولية، وعلى رأسها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لمساعدة مصر على الحد من الآثار الاقتصادية السلبية للجائحة، وإعادة تنشيط القطاعات الاقتصادية الحيوية والتركيز على القطاعات التي تحقق الأمن الغذائي لمصر، والأمن الصحي، وقطاع تكنولوجيا المعلومات، و قطاع البناء و التشييد، زيادة الاهتمام بالبحث العلمي، وترشيد الواردات الاستهلاكية.